برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة

روما، ٢٣ - ٢٠٠٠/١٠/٢٦

مخططات الإستراتيجيات القطرية

البند ٦ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس لينظر فيها

مخطط الاستراتيجية القطرية للصين

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/2000/6/4
7 September 2000
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير عمليات إقليم آسيا وشرق أوروبا (OAE): Mr J. Powell رقم الهاتف: 2209 -066513

مستشار المسائل الإنمائية (OAE): Ms C. R der رقم الهاتف: 2723 -066513

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (2328-066513).

ملخص

حققت الصين خلال العقدين الماضيين تقدماً اقتصادياً ملحوظاً. فقد ارتفع متوسط الناتج المحلي الإجمالي من ٥،٥ بالمائة إلى ١٢،٨ بالمائة في النصف الأول من التسعينات. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي السنوي للفرد عام ١٩٩٨ ما قيمته ٧٢٠ دولاراً وبلغ مقياس التنمية البشرية ٠،٧ فكانت الصين بذلك في المرتبة ١٢٠ بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وفي المرتبة ٩٨ بالنسبة لمقياس التنمية البشرية من أصل ١٧٤ بلداً. وحققت الصين بمنتصف التسعينات هدفها الرئيسي المتثمل في تحقيق إنتاج غذائي كاف تقريباً (٩٥ بالمائة) على الصعيد القطري. وطلبت الحكومة خلال المشاورات التي عقدتها مع **البرنامج** عام ١٩٩٩ بشأن المساعدات التي سيقدمها **البرنامج** مستقبلاً أن يواصل **البرنامج** تقديم مساعدات لبرنامج قطري لخمس سنوات. واتفق على مبدأين رئيسيين بشأن مساعدات **البرنامج** للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ هما:

- تقليص موارد **البرنامج** تدريجياً تمهيداً لوقف المساعدات بحلول عام ٢٠٠٥؛
- رفع نسبة تقاسم التكاليف من جانب الحكومة من ١،٥: ١ إلى ١:٢.

ومع أن الصين انجزت تقدماً اقتصادياً باهراً وما يقرب من الاكتفاء الذاتي الغذائي فإن أكثر من ٣٤ مليون شخص كانوا وما يزالون يعيشون في التسعينات دون حد الفقر الذي حددته الحكومة بمقدار ٦٣٥ يوانا[1] في السنة. وأكثر الفئات ضعفاً في الحصول على الموارد وحرماناً منها هم النساء والأطفال. ويؤدي التباين المتزايد بين المناطق إلى تعريض المحرومين إلى مخاطر شديدة أمام تقدم الصين الاقتصادي وإزاء تزايد اتساع القاعدة السوقية لاقتصادها. ويتطلب انتشال هؤلاء الناس من الفقر إجراء استثمارات كبيرة في مجال بناء المهارات وتطوير إنتاج محاصيل من غير محاصيل الكفاف.

وقد جرى منذ عام ١٩٩٦ توسيع نطاق الشراكة الناجحة بين **البرنامج** والحكومة ليشمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وعملاً بخطة الحكومة للحد من الفقر وبسياسة **البرنامج** لتحفيز التنمية (قرار المجلس التنفيذي رقم ١٩٩٩/م ت. س/٢)، فإن موارد **البرنامج** ستستخدم بطريقة مكملة مع موارد الحكومة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية لسياسة تحفيز التنمية:

- تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب؛
- إتاحة الفرصة للأسر الفقيرة لحيازة الأصول المادية والحفاظ عليها؛
- تمكين الأسر التي تعتمد في أمنها الغذائي على موارد طبيعية متدهورة من التحول إلى سبل عيش أكثر استمرارية.

وسيوجه **البرنامج** القادم بشكل أشد دقة إلى الأسر الفقيرة في أشد القرى ضعفاً الواقعة في المناطق الجبلية النائية من الأقاليم الغربية من الصين وذلك من خلال نظام معزز **للبرنامج** لتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها. وفي الوقت نفسه، سيكون نقل قدرات تحليل الأوضاع ووضع خرائطها إلى الحكومة أحد الأنشطة الرئيسية خلال فترة الخمس سنوات القادمة.

وسيشكل الدعم المشترك الذي يقدمه البرنامج والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى الحكومة الركيزة الرئيسية لنموذج التنمية الريفية المتكاملة الذي سيجري تطويره مع تشديد التركيز على الاستثمار في القدرات البشرية والبنى الأساسية الاجتماعية. وسينصب التركيز على توفير الفرص للنساء من أجل اكتساب مهارات جديدة والحصول على قروض لتمويل المنشآت الصغيرة وعلى الأصول التي من شأنها أن تخفف من أعباء العمل على النساء كيما توفر لهن الوقت للمشاركة في فرص إنمائية أخرى.

(١) سعر الصرف: الدولار الواحد يساوي ٨،٣ يوان.

ويجري حالياً إعداد إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للصين. وقد قام فريق الأمم المتحدة القطري للصين باستعراض مخطط الاستراتيجية القطرية ولاحظ أنه ينسجم مع الأهداف الموضوعة للدعم الذي ستقدمة الأمم المتحدة للصين مستقبلاً.

ويكمن التحدي الرئيسي الذي يواجه الحكومة **والبرنامج** في تنفيذ مختلف مراحل وعمليات استراتيجية الخروج المقررة. وسيتم توثيق الدروس المستخلصة ونقاط القوة والضعف المكتشفة لاستخدامها في وضع استراتيجيات خروج أخرى في المستقبل في غيرها من البلدان المستفيدة من مساعدات **البرنامج**.

مشروع القرار

قد يرغب المجلس في اعتماد الاستراتيجية القطرية للصين (الوثيقة WFP/EB.3/2000/6/4) وتفويض الأمانة البدء في وضع برنامج قطري يأخذ بتعليقات المجلس.

انعدام الأمن الغذائي والفقراء الجوعي

توافر الأغذية على المستويين القطري وشبه القطري

١- وفرت الصين في عام ١٩٩٩ الأغذية لـ ١,٢٦ مليار شخص (٢٠ بالمائة من سكان العالم) من ٧ بالمائة من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم. وقد فاق الإنتاج الزراعي الزيادة السكانية باطراد منذ أوائل الستينات. في منتصف التسعينات أنجزت الصين هدفها الرئيسي المتمثل بتحقيق إنتاج غذائي كاف تقريباً (٩٥ بالمائة) على المستوى القطري (انظر الملحق الأول). وارتفع توافر الأغذية واستهلاكها للفرد الواحد من ١٧٠٠ كيلو سعري عام ١٩٦٠ إلى ٢٥٧٠ كيلو سعري عام ١٩٩٥. إلا أن الاكتفاء الذاتي في مجال الأغذية على الصعيد القطري يخفي وراءه فروقاً إقليمية هائلة وانعداماً للأمن الغذائي في المناطق الهامشية والنائية. لذلك لا بد من تحليل العوامل الرئيسية لتقدير انعدام الأمن الغذائي في الصين على مستويات إقليمية وفرعية وعلى مستوى المناطق.

٢- سيبقى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الأغذية هدفاً رئيسياً للسياسة الزراعية في الصين. إلا أن إنتاج الحبوب سيتخلف عن الطلب المتزايد عليها خلال السنوات العشرين القادمة. فمن المتوقع أن يزداد إنتاج الحبوب بنسبة ٥,٤ بالمائة في الفترة بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ بينما سيزداد الطلب على الحبوب بنسبة ٨,٦ بالمائة. ويجري حالياً استخدام نسبة متزايدة من الحبوب التي يتم إنتاجها لدعم قطاع اللحوم الذي يشهد اتساعاً متسارعاً استجابة للطلب المتزايد.

٣- ومن المتوقع أن ترتفع الواردات من ٦ ملايين طن عام ٢٠٠٠ إلى ٢١ مليون طن عام ٢٠٠٥ وإلى ٣٣ مليون طن عام ٢٠٢٠ (انظر الملحق الثاني).

٤- وسيكون من الضروري إدخال تحسينات تكنولوجية وهيكلية على قطاع الزراعة للمحافظة على الإنتاجية والنمو. إلا أن هناك معيقات كبيرة ناجمة عما يلي:

- تزايد شح المياه نتيجة التنافس عليها من المتطلبات الحضرية والصناعية ومتطلبات الزراعة كالري مثلاً،
- تقليص الأراضي الصالحة للزراعة المتاحة للفرد الواحد (من ٠,٠٩ هكتار إلى ٠,٠٨ هكتار خلال العقد الأخير) بسبب زيادة السكان وتزايد استخدام الأراضي لأغراض غير زراعية والتصحر؛
- هشاشة موارد التربة مع التآكل الشديد الذي تشهده مناطق شاسعة من البراري الجرداء والمراعي الواقعة في الأقاليم الوسطى والغربية.
- خدمات الإرشاد، لاسيما في المناطق الفقيرة، ليست مناسبة لتقديم المعارف التقنية والمواد خاصة في الأقاليم الغربية.
- الهبوط المنتظر في أسعار الحبوب نتيجة لانضمام الصين المتوقع إلى منظمة التجارة العالمية الذي سيؤدي إلى خفض ربح المزارعين. أما أسعار اللحوم فينتظر أن ترتفع إلى مستوى أسعار السوق العالمية.

٥- وعلى الرغم من أن الحكومة قد حققت هدف الاكتفاء الذاتي في الأغذية بنسبة ٩٥ بالمائة على المستوى القطري فإنه مازالت هناك فروقات هائلة على المستوى دون القطري. فمعدل الإنتاج للفرد الواحد يتباين تبايناً كبيراً بين المناطق نتيجة تباين إمكانات الحصول على المدخلات واختلاف إنتاجية الأراضي والتكنولوجيا المستخدمة فيها واختلاف المناخ والتعرض لمخاطر الطبيعة. وهناك تباين في العرض ناجم عن قلة الطلب في السوق أو نقصه وعن قصور البنى الأساسية في مجالي التسويق والنقل وعن تشوهات الأسعار.

الحصول على الأغذيـــة

٦- يحول التباين في إمكانات الحصول على الأغذية الناجم أساساً عن انخفاض الدخول وارتفاع الأسعار وصعوبـــة الوصول إلى الأسواق دون حصول الناس على ما يكفي من الأغذية لتلبية الحد الأدنى من احتياجاتـــهم مـــن الطاقـــة والمغذيات، حتى عندما تتوافر الأغذية بكميات كافية. وغالباً ما يعاني السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي من فجوة غذائية تتراوح بين ٣ و٥ أشهر.

٧- ويختلف الدخل الصافي للفرد الواحد اختلافاً كبيراً بين مختلف أرجاء الصين (انظر الملحق الثالث) فمعدل الدخـل في المقاطعات الشرقية هو ٩٧٢ ٢ يوانا في السنة بينما ينخفض هذا المعدل إلى ٤٢٦ ١ يوانا في الأقاليم التي تقع فيها المقاطعات التي يساعدها **البرنامج**. وبالمقابل فإن متوسط الإنفاق على الأغذية في المناطق الوسطى والغربيـــة التـــي يوجه **البرنامج** مساعداته إليها هو أعلى بكثير من المتوسط القومي الذي يبلغ ٥٣ بالمائة من مجمـــوع الإنفـــاق عـــل المعيشة.

٨- وتفيد البيانات المستخلصة من المسوحات أن نسبة ٣٩,١ بالمائة من الأطفال دون سن الخامســـة فـــي المنـــاطق الريفية من الصين كانوا عام ١٩٩٥ دون الحجم الطبيعي وأن ١٧,٨ بالمائة كانوا دون الوزن الطبيعي. وكـــان نحـــو نصف الأطفال الذين يعانون من وقف النمو في المناطق الحضرية و٧٥ بالمائة في المناطق الريفية يعيشون في أســـر من التي يقل دخل الفرد الواحد فيها عن ٥٠٠ يوان في السنة.

٩- وأكثر الكوارث الطبيعية حدوثاً هي الفيضانـــات والجفـــاف. وتـــتركز المنـــاطق المعرضـــة للفيضانـــات فـــي الجنوب/الجنوب الشرقي، أما المناطق الوسطى والشمالية الغربية فهي معرضة للجفاف. وتصل الخسائر الناجمة عـــن الكوارث الطبيعية على الصعيد القومي إلى ما بين ٣ و٤ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي[٢]. ففي الفترة الواقعة بيـــن عامي ١٩٩٠ و١٩٩٥ تعرضت نسبة ١٦ بالمائة تقريباً من الأراضي المزروعة في الصين للفيضانات و٢٧ بالمائـــة منها للجفاف. وسببت فيضانات عام ١٩٩٨ خسائر اقتصادية مباشرة بلغت أكثر مـــن ٢٥٠ مليـــار يـــوان وأصـــابت أضرارها ١٣،٧ مليون هكتار من الأراضي الزراعية ودمرت محاصيل ما يزيد عن ٥ ملايين هكتار.

١٠- وأكثر المقاطعات تعرضاً للكوارث هي مقاطعات هوبي وهونان وآنهوي التي تعتبر منـــاطق شـــديدة التعـــرض للفيضانات والجفاف. وقد تضرر ثلث الأراضي الزراعية في هذه المقاطعات للكوراث في الفترة بيـــن ١٩٩٠ و١٩٩٥. وتعتبر المقاطعات الجنوبية والشرقية الساحلية (غواندونغ وفوجيان وزينجيانغ وجيانغسو) شديدة التعرض للجفاف. أمـــا المقاطعات الغربية والجنوبية جانسو وشانكجي ونينغسيا وسيشوان وغيجو وغوانكجي فهي شديدة التعـــرض للجفـــاف بسبب قلة هطول الأمطار وعدم انتظامها لا سيما في المناطق الجلية.

السكان المستفيدون

١١- يستند تقدير الحكومة للفقر إلى معايير تشمل الاحتياجات الأساسية للغذاء والكساء كما قدرتها عام ١٩٨٥ عند بدء حملة مكافحة الفقر. وبلغ عدد سكان المناطق الريفية الذين كانوا بنهاية عام ١٩٩٩ يعيشون في حالة فقر مطلق، المحدد بدخل قدره ٦٣٥ يوانا للفرد الواحد، ٣٤ مليون شخص. أما إذا اعتمد معيار خط الفقر الذي وضعه البنك الدولي وهـــو دولار أمريكي واحد في اليوم الواحد فإن عدد الفقراء في الصين كان عام ١٩٩٩ نحو ١٢٠ مليون نسمة.

(٢) تبلغ النسبة في اليابان ٠,٦ بالمائة وفي الولايات المتحدة ٠,١ بالمائة.

١٢- ويعيش نسبة متزايدة من الفقراء الريفيين في المقاطعات الغربية–كانت هذه النسبة تقل عن ٥٠ بالمائة من الفقراء الريفيين في أوائل التسعينات إلا أنها ارتفعت إلى أكثر من الثلثين بحلول عام ١٩٩٦ (انظر الملحق الرابع). وتتصف الأسر الفقيرة في الصين بانخفاض مواردها، وقلة رساميلها البشرية، وبارتفاع معدلات الأمية في صفوفها، وقلة تنوع مصادر دخلها مقارنة بغيرها من المجموعات. وأكثر ما ينتشر الفقر في المناطق الجبلية والحدودية التي تقطنها الأقليات العرقية التي تمثل أقل من ٩ بالمائة من مجموع السكان ولكن يعتقد أنها تمثل ٤٠ بالمائة من السكان الذين يعيشون في حالة الفقر المطلق.

١٣- يؤدي الفقر في الصين إلى تفاقم انخفاض معدلات مشاركة الإناث في التعليم نسبياً ومعدلات وفيات الأمومة والأطفال الإناث. ويفيد مؤشر التنمية المرتبط بتمايز الجنسين التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[٣] أن تنمية المرأة كانت عام ١٩٩٩ أقل من تنمية الرجل في كل المقاطعات. وسجلت أدنى المستويات على مقياس تنمية المرأة في التيبت وجينغهاي وغيجو ويونان وجانسو بينما سجلت أوسع الفجوات بين الجنسين في التيبت وهوبي وزيجيانغ وهيلونغجيانغ.

١٤- ويكشف معدل الأمية عن تباين كبير بين الجنسين. ففي عام ١٩٩٧ بلغ هذا المتوسط ٣٠ بالمائة للمرأة و١٣ بالمائة للرجل في المناطق الريفية وسجلت أعلى معدلات الأمية بين النساء في غينغاي (٧١ بالمائة) والتيبت (٦٥ بالمائة) ونينغسيا (٤٧ بالمائة) وغيجو (٤٦ بالمائة). وتنتشر الهجرة الموسمية في صفوف الرجال في كل هذه المناطق مما يحمل المرأة عبئاً إضافياً هو عبء الزراعة. وقد بينت بعض الدراسات الحديثة أن النساء يضطلعن بما يصل إلى ٦٠ بالمائة من الأعمال الزراعية.

هشاشة الأوضاع في المقاطعات والمحافظات والمجموعات المستفيدة

١٥- أجرت وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها التابعة **للبرنامج** في الصين تحليلاً على مستوى المقاطعات على أساس مؤشرات اجتماعية اقتصادية وقياسية بشرية متصلة بالمخاطر. وتوصل التحليل إلى تحديد عدة مقاطعات شديدة الهشاشة في الجزء الأوسط والغربي من البلاد. ولأن التحليل على مستوى المقاطعات قد لا يكشف عن وجود فروقات كثيرة ضمنها عمدت وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها إلى إجراء تحليل حديث على مستوى المحافظات لأغراض مخطط الاستراتيجية القطرية هذا. ويرد في الملحق الخامس خريطة تبين أشد المحافظات في الصين هشاشة استناداً إلى بيانات عن عام ١٩٩٨.

١٦- وتترافق الهشاشة بشكل رئيسي مع سوء أداء القطاع الأولي (الزراعة) الذي يؤدي إلى انخفاض إنتاج الأغذية للفرد الواحد. وقد تبين من التحليل الذي أجرته وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها في الصين أن العوامل الرئيسية المؤثرة على إنتاج المحاصيل في المحافظات الفقيرة التي حددها التحليل وعددها ٤٥٩ هي سوء الظروف المناخية وقلة الأراضي المتاحة وسوء نوعية التربة. وتبين أيضاً أن الأراضي القابلة للزراعة للفرد الواحد هي أدنى من المعدل القومي في ٣٣٥ محافظة من المحافظات الهشة البالغ عددها ٤٥٩.

١٧- وغالباً ما ترتبط الملكيات الصغيرة للأراضي بانخفاض خصوبة التربة ووعورة التضاريس مما يؤدي إلى زراعة المنحدرات الحادة العالية. ويترافق انخفاض القيمة المضافة للقطاع الأولي في ١٤٧ محافظة مع معدل دخل سنوي للفرد الواحد يقل عن ١ ٠٠٠ يوان (١٢٠ دولاراً) مقابل معدل قومي قدره ٢ ١٦٢ يوانا. ولا تنتج النظم الزراعية في هذه المناطق إلا الحبوب بشكل أساسي مع بعض المحاصيل النقدية القليلة، إن وجدت. ويتبين من هذا أن اقتصاد الأسر

(٣) مقياس يستخدم نفس المتغيرات التي يستخدمها مؤشر قياس التنمية البشرية ولكنه يقيس متوسط الإنجازات في العمر المتوقع عند الميلاد والتحصيل العلمي والدخل استناداً إلى التباين في الأعمار بين المرأة والرجل.

في هذه المناطق الريفية يستند إلى مصادر دخل محدودة تؤدي إلى زيادة شدة التعرض لانعدام الأمن الغذائي وإلى الحد من قدرات التصدي.

١٨- ويتوجه **البرنامج**، على أساس تصنيف نماذج الأسر[٤] في مناطق المشروعات، إلى الفقراء والفقراء جداً الذين يؤلفون عادة نحو ٨٠ بالمائة من سكان القرى الفقيرة والذين يتمتعون بالقدرة على تحسين إمكانات وصولهم إلى الأصول. ويتسم السكان المستفيدون من **البرنامج** عادة بالصفات التالية:

- كثرة الأقليات التي تعيش في المناطق الجبلية المنعزلة الشحيحة الموارد؛
- شدة تدهور قاعدة الموارد المادية بسبب التآكل؛
- قلة إمكانات الوصول إلى الفرص المدرة للدخل (العمل خارج المزارع، تمويل المشروعات الصغيرة، الإرشاد وغير ذلك)؛
- كثرة التعرض للكوارث الطبيعية وشدة الضعف أمامها؛
- انخفاض مستوى التعليم وارتفاع معدلات الأمية لدى النساء بخاصة. نصف البنين وكل البنات تقريباً في العديد من أشد القرى فقراً في الصين، لا سيما في مناطق الأقليات، لا يذهبون إلى المدارس ولن يتعلموا القراءة والكتابة؛
- ارتفاع معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة وارتفاع نسب وقف النمو ونقص المغذيات الدقيقة؛
- كثرة هجرة الرجال موسمياً مما يزيد من نصيب المرأة من الأعمال الزراعية ومن أعباء عملها عموماً.

أولويات وسياسات الحكومة لمعالجة الفقر وانعدام الأمن الغذائي

السياسة العامة

⇦ *الحد من وطأة الفقر*

١٩- وضعت الحكومة في برنامج الحد من وطأة الفقر (١٩٩٤-٢٠٠٠) هدفاً هو القضاء على الفقر المطلق بنهاية عام ٢٠٠٠ ودعت إلى زيادة الأموال المخصصة للمناطق الفقيرة وبخاصة للمحافظات التي اعتبرتها الحكومة المركزية فقيرة وعددها ٥٩٢. وشمل **البرنامج** استراتيجيات رئيسية هدفها توسيع البنى الأساسية في المناطق الريفية وزيادة الإنتاج الزراعي وتعزيز تنمية المنشآت في القرى والمدن.

٢٠- بلغ مجموع الأموال المخصصة في الميزانية لبرامج الحد من وطأة الفقر ١٨,٣ مليار يوان عام ١٩٩٨. إلا أنه على الرغم من أن مجموع الأموال المخصصة للمناطق الفقيرة ارتفعت اسمياً من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٨ فإن الاستثمار الفعلي محسوباً بأسعار ١٩٨٥ الثابتة تراجع إلى أقل من مستوى عام ١٩٨٥.

(٤) تصنيف الأسر: ميسورة (٥-١٥ بالمائة)، فقيرة (٥٥-٦٥ بالمائة)، فقيرة جداً (٥-٢٥ بالمائة)، مدقعه (٥-١٥ بالمائة). وتتلقى فئة الأسر الأخيرة أغذية الإغاثة من الحكومة لضمان معيشتها. ومعظم هذه الأسر تعوزها العمالة ولا تستطيع المشاركة في أنشطة الغذاء مقابل العمل.

٢١- أتاح توزع الفقر على نطاق واسع في العقود الماضية تحقيق خفض كبير في عدد الفقراء من خلال النمو الاقتصادي واستغلال الموارد على أساس جغرافي عريض. أما اليوم فإن معظم الذين يعيشون في حالة الفقر المطلق يقطنون مناطق منعزلة عن المسار الرئيسي للاقتصاد تعاني من مشكلات متجذرة أو هيكلية يتعذر بالتالي حلها بواسطة التدخلات الواسعة النطاق. ومن المتوقع بعد استكمال برنامج الحكومة للحد من وطأة الفقر (١٩٩٤-٢٠٠٠) أن يكون هناك ٢٠ مليون شخص في حالة الفقر المطلق يحتاجون إلى مزيد من المساعدة.

٢٢- واعتمد مؤتمر وطني لتخفيف وطأة الفقر عقد في يونيو/حزيران ١٩٩٩ نهجاً مركزاً للحد من وطأة الفقر كانت نتيجته البدء بإعداد خطة حكومية طويلة الأجل للحد من وطأة الفقر ينتظر منها أن:

- توجه تركيز أنشطة تخفيف وطأة الفقر إلى الأسر والقرى الفقيرة وليس إلى المحافظات الفقيرة التي قد تضم أناساً من غير الفقراء؛
- تستثمر في البنى الأساسية الرئيسية كالطرق الفرعية والجسور ومياه الشرب والري؛
- توفر خدمات أساسية في مجالي الصحة والتعليم؛
- تشرع ببرامج لتمويل المشروعات الصغيرة بما في ذلك تدريب المهارات وخلق فرص للتنظيم والمشاركة في اتخاذ القرارات على الصعيد المحلي؛
- تحويل مساعدات الإغاثة إلى المعدمين وأشد الناس فقراً وإلى الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدات انتقالية قصيرة الأجل إثر وقوع كوارث طبيعية عادة.

٢٣- وتعكف الحكومة حالياً على إعداد عاشر خطة خمسية للتنمية (٢٠٠١-٢٠٠٥) وستشمل هذه الخطة نشاطاً جديداً باسم مبادرة تنمية المناطق الغربية[٥]. ومن المنتظر أن تستوعب هذه المبادرة الأهداف الموضوعة للسنوات الخمس القادمة في إطار النهج الجديد والمركز في التخفيف من وطأة الفقر وأن تبين طريقة تحقيق هذه الأهداف من خلال مجموعة شاملة من تدابير السياسات الكبيرة والتدخلات الصغيرة لصالح الفقراء.

٢٤- ومع أن تفاصيل الخطة العاشرة لم تعلن بعد فقد شرع عام ٢٠٠٠ بتنفيذ أحد تدخلاتها الجديدة الهامة المسمى إعادة أراضي المنحدرات الزراعية للأشجار والمراعي. وسيزود هذا التدخل المزارعين بمجموعة تشجيعية من الأغذية والأموال النقدية لجعلهم يتوقفون عن زراعة ما مجموعه ٦ ملايين هكتار من الأراضي وإعادتها مراعي ومروجاً. وسيحتفظ المزارعون بعقودهم المتعلقة بهذه الأراضي إلا أنه سيتوجب عليهم تركيز جهودهم على زراعة الحقول الواطئة. وقد خصصت الحكومة كمية تصل إلى ٦٣٥ ٠٠٠ طن من الحبوب لدعم هذا التدخل في ١٧٢ محافظة رائدة خلال عام ٢٠٠٠.

⇦ *برنامج النهوض بالمرأة الصينية (١٩٩٥-٢٠٠٠)*

٢٥- بدئ بهذا البرنامج على سبيل متابعة منهاج عمل بيكين وأوكل للاتحاد النسائي لعموم الصين مهمة الإشراف على تنفيذه. وتهدف بعض القضايا الأساسية إلى زيادة مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات والإدارة وتمكينها كيما تصبح جزءاً من عملية الإصلاح والتحديث الاقتصاديين والاجتماعيين وتعزيز إمكانات حصولها على الخدمات الأساسية في مجالي الصحة والتعليم. وتشمل استراتيجيات تخفيف وطأة الفقر المطبقة في إطار هذا البرنامج ما يلي: (١) التدريب

(٥) ستوزع الأموال المخصصة في إطار خطة التنمية الخمسية هذه بشكل رئيسي على المقاطعات والأقاليم الإدارية الغربية الوسطى وهي زينجيانغ والتيبت وغينغاي ومنغوليا الداخلية وكانسو ونينجكسيا ويونان وشانكسي وسيشوان وغوانجكسي وغيزو وبلدية شينغوينغ.

على المهارات العملية، (٢) تقديم المساعدة من خلال ترتيبات التوأمة، كأن تمد وحدة حضرية بلده أو محافظة ريفية معينة بمختلف أنواع المساعدة، (٣) مساعدة نساء المناطق الفقيرة على الهجرة للعمل في المناطق الحضرية، (٤) مساعدة النساء على إقامة منشآت صغيرة، (٥) تقديم القروض للمشروعات الصغيرة.

٢٦- ويجري حالياً إعداد البرنامج العشري القادم لتنمية المرأة الصينية، ٢٠٠١-٢٠١٠. وسيضم هذا البرنامج خطة عمل لتحقيق الأهداف التي اتفق عليها في مؤتمر بيكين+٥ الذي عقد مؤخراً في نيويورك. وتؤكد الحكومة على أن مواصلة مساعدة المرأة الريفية الصينية على الخروج من دائرة الفقر هو أحد الأهداف الرئيسية المقررة للبرنامج العشري.

سياسات الأمن الغذائي

٢٧- الهدف المركزي لسياسية الصين الزراعية هو تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي. وتدعو كل من خطة التنمية الخمسية التاسعة للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ والخطة الاقتصادية القومية الطويلة الأجل إلى استمرار نمو الإنتاج الزراعي، وزيادة دخل المزارعين السنوي بنسبة ٤ بالمائة، والقضاء على الفقر المطلق، والمحافظة على الاكتفاء الذاتي شبه الكامل من الأغذية (٩٥ في المائة). وتؤكد البيانات الاقتصادية الكلية الحديثة على أن الصين قد حققت هذا الهدف الأخير، وإن يك بثمن باهظ.

٢٨- وقد حافظت الحكومة، في سعيها إلى تحقيق الأمن الغذائي على الصعيد القومي، على احتكارها لعمليات شراء الحبوب بأسعار ثابتة وحمائية. وقد أدى هذا إلى فوائض هائلة من الحبوب ذات النوعية المتدنية غالباً. وتترتب على عمليات تخزين وإدارة هذه المخزونات الامتصاصية تكاليف باهظة أدت مؤخراً، وفي انتظار انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية إلى وضع سياسات لتحرير قطاع الحبوب (وإن لم تنفذ كلياً بعد).

٢٩- ومن المنتظر أن يطرأ مزيد من التحرير على التجارة وأن تواجه الزراعة على وجه الخصوص تحديات كبيرة مع دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية. ويتوقع المركز الصيني للسياسات الزراعية أن يتراجع الاكتفاء الذاتي الصيني من الحبوب من ٩٨ بالمائة في منتصف التسعينات إلى نحو ٩٠ بالمائة بعد عام ٢٠٠٥ إذ ستؤدي الزيادة في استيراد الحبوب مع انخفاض الأسعار، ولا سيما أسعار القمح والذرة، إلى خفض إنتاج الحبوب وبالتالي إلى انخفاض في دخل المزارعين. وتبلغ نسبة إنتاج محاصيل الحبوب من دخل الأسر في معظم المناطق النائية والجبلية نحو ٨٥ بالمائة.

سياسات المعونة الغذائية

٣٠- إن نظام إغاثة المناطق الريفية في الصين الذي تنفذه وزارة الشؤون المدنية ومكاتب الشؤون المدنية في المقاطعات والمحافظات هو نظام مستقل عن برنامج الحكومة لتخفيف وطأة الفقر. إلا أن كثيراً من المستفيدين من برنامج الإغاثة هم من فقراء الصين.

٣١- وبرنامج الإغاثة موجه للمتضررين من الكوارث ولمن يثبت أنهم معدمون فيوفر لهم الغذاء والملبس والمسكن والرعاية الطبية والأموال لتعليم اليتامى وللدفن. ففي عام ١٩٩٦ وزعت مساعدات للإغاثة بقيمة ٣,٩ مليار يوان على أكثر من ٣٠ مليون نسمة. وبلغت مساعدات الإغاثة التي وفرتها الحكومة إثر فيضانات عام ١٩٩٨ مبلغاً قدره ٢٢,٧ مليار يوان شملت نحو ٦٧ مليون شخص.

تقدير أداء البرنامج حتى الآن

٣٢- برنامج الأغذية العالمي هو الجهة المانحة الرئيسية للصين في مجال المعونة الغذائية (٨٦٤ مليون دولار منذ عام ١٩٧٩). وقد أقامت الحكومة شراكة متزايدة الفعالية مع **البرنامج** من خلال تقديم مساهمات موازية تقريباً لمساهمات **البرنامج** من أجل المساعدة على انتشال نحو ٣٠ مليون شخص من سكان المناطق الريفية إلى خارج دائرة الفقر. وقد قدم **البرنامج** خلال السنوات الخمس الأخيرة (١٩٩٥-١٩٩٩) ما مجموعه ٠٥٠ ٥٦١ طناً من القمح للمشروعات الإنمائية. وقد طرأ انخفاض تدريجي على الموارد المخصصة للصين فتراجعت من ٥٧٠ ١٣١ طناً عام ١٩٩٥ إلى ٩٩٢ ٨٩ طناً عام ١٩٩٩.

٣٣- شرع **البرنامج** في منتصف التسعينات بتحويل دعمه من نهج قائم على التنمية الزراعية المتكاملة الذي يركز بشكل أساسي على التدابير الهادفة إلى زيادة تعزيز توافر الأغذية للفقراء وزيادة دخلهم إلى نهج قائم على التنمية الريفية المتكاملة وهو نهج يعالج تشكل رأس المال البشري فضلاً عن تلبية احتياجات الفقراء من الأغذية والدخل. وقد قاد إدراك الحكومة المتزايد بأن تخفيض وطأة الفقر على نحو أكثر فعالية واستدامة يتطلب خدمات متكاملة إلى القرار الذي اتخذته وزراة الزراعة **والبرنامج** والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بإقامة شراكة برمجية.

٣٤- وقد جرى بموجب مخطط الاستراتيجية القطرية الحالي (١٩٩٦-٢٠٠٠) إقرار خمسة مشروعات مشتركة بين الحكومة **والبرنامج** والصندوق الدولي للتنمية الزراعية على أساس نموذج التنمية الريفية المتكاملة. وهناك مشروع سادس قيد الإعداد. وقد تم، فضلاً عن ذلك، استكمال ما مجموعه تسعة مشروعات للتنمية الزراعية المتكاملة (شرع بها قبل فترة مخطط الاستراتيجية القطرية الحالي) (انظر الملحق السادس). وكان قد جرى توسيع ثلاثة من هذه المشروعات بإضافة مساعدات غذائية إضافية لاختبار أنشطة ونهج جديدة من أجل تنفيذ التزامات **البرنامج** تجاه النساء. وعالج مرفق صحة المرأة والمغذيات الدقيقة نقص اليود والحديد وفيتامين ألف ودال في كل المشروعات الثلاث[٦] من خلال وزارة الصحة رائداً.

نقاط القوة والضعف في تحديد المستفيدين والتنفيذ

٣٥- توصلت عدة بعثات من **البرنامج** للتقييم اللاحق إلى أنه تم تحقيق نتائج إيجابية من حيث تعزيز توافر الأغذية للفقراء وزيادة دخلهم والاستدامة المؤسسية والبيئية للأنشطة المدعومة على حد سواء "على الأقل في حالة مشروعات التنمية الزراعية المتكاملة المعانة من **البرنامج** التي تمت دراستها".

٣٦- ولم يخضع للتقييم الشامل حتى الآن نموذج التنمية الريفية المتكامل المدعوم من الحكومة **والبرنامج** والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذي لم يشرع في تطبيقه إلا عام ١٩٩٦ والذي صمم خصيصاً ليلبي على نحو فعال احتياجات الفقراء المطلقين الآخرين الذين يعيشون في المناطق النائية والهامشية. وتشير عمليات رصد التقدم والدراسات المختلفة التي قام بها **البرنامج والصندوق** إلى نقاط قوة عديدة في نموذج التنمية الريفية المتكاملة كوسيلة فعالة لمساعدة الفقراء المطلقين[٧] إلا أن النتائج تشدد أيضاً على نقاط الضعف في النموذج الحالي التي يمكن معالجتها لتحسين المساعدة المشتركة التي تقدمها الحكومة **والبرنامج** والصندوق. وتتصل نقاط الضعف هذه على وجه الخصوص بتحديد الموارد المشتركة وببعض جوانب تنفيذ البرامج.

---

(٦) مشروع الصين ٣٨٩٣ (يونان) ومشروع الصين ٤٠٧١ (نينجكسيا) ومشروع الصين ٥١٨١ (غويزهو).

(٧) Professor Wu Guobao (2000). "The effects of the joint WFP/IFAD project in Sangan village, Qinghai

تحديد المستفيدين

٣٧- يقوم نظام تحديد المستفيدين في إطار تقييم هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها في الصين، الذي وضع بمساعدة مالية من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بتحديد المحافظات والبلدان الهشة الفقيرة بالموارد من خلال تحليل عنقودي. ويقوم هذا النظام بعد ذلك بتزويد المكاتب المحلية لإدارة المشروعات بمعايير انتقاء لتحديد أشد القرى والأسر انعداماً للأمن الغذائي (وكان واضحاً أن أسراً فقيرة عديدة ضمن المحافظات المصنفة فقيرة على الصعيد القومي كانت تستبعد من الإعانات التي توفرها برامج تخفيف وطأة الفقر). ويجري بعد ذلك اختيار المستفيدين باستخدام أدوات تقييم المشاركة على الصعيد الريفي. وقد جرى تطبيق هذه المنهجية حتى اليوم (يونيو/حزيران ٢٠٠٠) على التحديد الجغرافي حتى مستوى البلدات لمشروعين من مشروعات التنمية الريفية المتكاملة المعانة من الحكومة **والبرنامج** والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ولمساعدات الطوارئ عام ١٩٩٨ عندما قام **البرنامج** والحكومة بمساعدة ٥,٦ مليون متضرر من الفيضانات.

٣٨- وقد أدى الجمع بين منهجي التحديد الخاصين بتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها وتقييم المشاركة على الصعيد الريفي إلى تعزيز معرفة **البرنامج** بالسكان المستفيدين تعزيزاً كبيراً. وقد طرأ تحسن كبير على القدرة على توجيه موارد **البرنامج** والحكومة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى أشد الأسر معاناة من انعدام الأمن الغذائي. وقد نجحت هذه الطريقة إلى درجة جعلت وزارة الزراعة والمجموعة القيادية لتخفيف وطأة الفقر ووكالات الأمم المتحدة والوكالات الثنائية تهتم باستخدام منهجية تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها في برامجها الإنمائية أيضاً. وسيعمل **البرنامج** مع الحكومة وغيرها من أجل زيادة تحسين تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها كأداة من أدوات تحديد المستفيدين.

٣٩- ومن التحسينات المطلوبة في هذا الصدد **توافر البيانات وموثوقيتها**. فعلى الرغم من توافر بيانات عن الإنتاج الزراعي على سائر الأصعدة الإدارية فإن البيانات الاقتصادية الاجتماعية غير متوفرة. أما البيانات المفصلة حسب الجنس – معلومات عن التغذية واستهلاك الأغذية وإمكانات الوصول إلى الأسواق – فهي محدودة لا سيما على مستوى المحافظات والبلدان. ويؤدي التباين في تعريف بعض المؤشرات وطرائق جمع البيانات في بعض الحالات إلى تدني نوعية البيانات لا سيما على مستوى البلدان.

تنفيذ البرامج

٤٠- فيما يلي المنجزات والنتائج والقيمة المضافة الناجمة عن الشراكة البرمجية بين الحكومة **والبرنامج** والصندوق الدولي للتنمية الزراعية:

- يجرى من خلال مزيج من أنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب سد جزء جوهري (٢-٤ أشهر) من الفجوة الغذائية لمعظم الأسر. ويتم بذلك الحد من احتمال لجوء الفقراء إلى الاقتراض لشراء الأغذية.
- توفر المشروعات المشتركة بين الحكومة **والبرنامج** والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، من خلال مزيج من الموارد المكملة لبعضها بعضا، فرصاً للاستثمار في الإنتاج والأصول. وتستخدم هذه الأصول المحسنة كضمان للحصول على قروض مدعومة من صندوق التنمية الزراعية لتمويل المشروعات الصغيرة مما ييسر عملية التنويع الاقتصادي.

- تستحدث فرص للعمل ويجري الاحتفاظ بالعمال الذكور لا سيما في مناطق المشروعات التي تكثر فيها أنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب. وتتوافر فيها إمكانات الحصول على قروض لتمويل المنشآتالصغيرة. ويعني توافر فرص عمل للرجال محلياً تخفيف أعباء العمل الواقعة على النساء.

- حقق تطبيق منهجية التقييم القائم على المشاركة في المناطق الريفية فوائد في مجال تصميم المشروعات إذ يجري تدريب موظفي مكاتب إدارة المشروعات من مستوى المقاطعات إلى مستوى البلدات على أساليب التقييم القائم على المشاركة في المناطق الريفية وهم يقومون بدورهم بالتدريب عليها في قرى مختارة بمشاركة نشطة من الرجال والنساء. ولا تعزز هذه التدريبات مشاركة المشاركين في وضع المشروعات فحسب بل إنها تجمع معلومات قيمة عن قضايا منها التغيرات الموسمية في الطلب على العمالة وتوزيع الأعمال حسب الجنس وأولويات التنمية حسب نوع الجنس.

- تحظى النساء بخمسين بالمائة من الموارد التي ترصد للتدريب المدعوم من **البرنامج** على الأنشطة المدرة للدخل وللقروض المدعومة من **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية** وبذلك توفر للنساء فرص للمشاركة في أنشطة إنمائية ما كانت لولا ذلك لتتاح لهن. ومع ذلك فإن من الضروري تحسين تدخلات التدريب كيما يصبح بالإمكان على نحو أفضل تلبية احتياجات الأميات وأشباه الأميات اللاتي لم تتح لهن في السابق فرص للإفادة من خدمات الإرشاد و/أو التدريب على المهارات. وينبغي، فضلاً عن ذلك، التنسيق بين التدريب وتوافر القروض لضمان توفير القروض فور استكمال التدريب.

- تشير عمليات التقييم إلى أن استحداث الأصول من طرق فرعيه للقرى وخزانات لمياه الشرب ومدافئ مقتصدة بالوقود وتحسين نظم الزراعة من شأنه أن يتيح وقتاً حراً لا سيما للنساء؛ وهو ما يخلق شعوراً بالحياة الآمنة الخالية من الهموم الكثيرة. وغالباً ما يستخدم الوقت الإضافي المتاح في أنشطة منتجة أخرى.

٤١- ومن النتائج الأخرى المستخلصة من المبادرات الجديدة المتصلة بالتزامات **البرنامج** تجاه النساء والتي طبقت على سبيل التجربة خلال المرحلة الحالية من مخطط الاستراتيجية القطرية ما يلي:

- ساهم مشروع مرفق صحة الأمم والمغذيات الدقيقة بنجاح في تعزيز وعي المرأة بالممارسات الصحية الأساسية وتلك المتعلقة بالتغذية والغذاء من خلال استخدام رسائل موجزة. ومع ذلك فقد واجه المشروع عدداً من الصعوبات في تقديم الخدمات الصحية بما فيها الفحوص العامة وتوزيع أقراص الحديد والملح المويدن بدقة وفي الوقت المناسب بسبب ضعف القدرة التنفيذية لوزارة الصحة لا سيما على مستوى القرية.

- حقق التضامن ضمن مجموعات النساء اللآتي يحصلن على قروض بدعم من الاتحاد النسائي لعموم الصين نتائج باهرة في مشروع نينجكسيا. ومن الفوائد الظاهرة لتشكيل مجموعات نسائية ارتفاع معدلات تسديد القروض إلى ما بين ٩٥ و١٠٠ بالمائة.

القدرات الإدارية والمؤسسية

- كان التمويل النظير حتى الآن متسقاً وفي الوقت المناسب وموازياً تقريباً لمنح **البرنامج** وقروض الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ووافقت الحكومة عند وضع أحدث المشروعات (مشروع الصين ٦١٤٧) على زيادة حصتها إلى ١,٥: ١ مقابل حصة **البرنامج**. وقدمت الحكومة أيضاً دعماً تقنياً كبيراً خاصة للبنية الأساسية المادية من خلال مكاتب إدارة المشروعات.

- ساهم المشاركون في المشروعات بفعالية في إدارة المشروعات من خلال استخدام منهجيات التقييم القائم على المشاركة في المناطق الريفية وإنشاء مجموعات للتنفيذ على مستوى القرى ووضع خطط للتنفيذ على مستوى القرى.

- يتسم مكتب **البرنامج** القطري في الصين بالتوازن بين الجنسين وتمثل الموظفات من الفئة المهنية وفئة الخدمة العامة معاً ٤٨ بالمائة من الموظفين؛ وتبلغ نسبة الموظفات المهنيات الوطنيات ٥٥ بالمائة من مجموع الموظفين المهنيين العاملين في المكتب القطري. ومما عزز دور المرأة في إدارة المشروعات وتنفيذها تعيين منسقين لقضايا تمايز الجنسين على سائر مستويات مكاتب إدارة المشروعات يضطلعون بمسؤولية رصد القضايا المتصلة بالتمايز بين الجنسين في أنشطة المشروعات والتعبير عن شواغل المرأة في إطار عملية اتخاذ القرارات. وتبلغ النسبة الحالية للنساء في وظائف الإدارة في مكاتب إدارة المشروعات ٢٩ بالمائة والهدف هو أن تبلغ هذه النسبة ٣٥ بالمائة بحلول عام ٢٠٠١. وقد ساهم في تعزيز مشاركة المرأة في تصميم أنشطة المشروعات وتنفيذها تخصيص وظيفتين من أصل خمس وظائف في مجموعات التنفيذ على مستوى القرى للنساء. إلا أن أعضاء هذه المجموعات من النساء بحاجة إلى دعم لتحسين مهاراتهن الإدارية والقيادية كيما يتمكن من المشاركة على نحو أنشط في عملية اتخاذ القرارات.

- وقد أمكن الحصول على دعم تقني ومادي هام لتصميم المشروعات والاستعراضات التقنية بفضل الوكالات الشقيقة التابعة للأمم المتحدة كمنظمة الأغذية والزراعة واليونيسيف واليونسكو والصندوق الشامل Umbrella التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي كان مفيداً جداً من أجل وضع قائمة بالخبراء القطريين المؤهلين الذين يمكن أن يساعدوا في تصميم واستعراض المشروعات المشتركة بين الحكومة **والبرنامج** والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ومن الشركاء الماليين والتقنيين القريبين الآخرين الوكالة الكندية للتنمية الدولية والوكالة الاسترالية للتعاون الدولي من أجل التنمية والوكالة الألمانية للتعاون الفني.

فعالية التكاليف

٤٢- دمجت سلع **البرنامج** مع المخزونات القطرية منذ عام ١٩٩٥ وأصبحت الكميات الموازية تخرج من المخازن الواقعة قرب مناطق المشروعات. وتم تخفيض تكاليف تسليم الأغذية إلى مناطق المشروعات بنسبة ٦٠-٧٠ بالمائة مقارنة بالترتيب السابق القاضي بنقل الأغذية بواسطة السكك الحديدية من الموانئ إلى المشروعات. وتتكفل الحكومة بسائر تكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة، وليس هناك أي تكاليف للطحن أو غيره من عمليات المعالجة.

التأثير على الأسواق والإنتاج المحلي

٤٣- لا تترك المعونة الغذائية التي يقدمها **البرنامج** أي آثار معطلة على الأسواق المحلية لأن الأسواق المحلية تسعى إلى تلبية احتياجات الأشخاص الذين يعانون من العجز الغذائي في المناطق المعانة من **البرنامج**. ولما كان الدعم الذي يقدمه **البرنامج** محدداً زمنياً ولا يهدف إلا إلى زيادة إنتاج الأغذية فإن احتمال نشوء الاعتماد معدوم تقريباً.

الرصد والتقييم

٤٤- على الرغم من أن نظام الرصد والتقييم الذي يطبقه **البرنامج** في الصين هو أداة فعالة لرصد تقدم المشروعات ومخرجاتها فإنه لا يوفر معلومات كافية عن نتائج المشروعات. لذلك ينبغي تنسيق وتوليف متطلبات الرصد والتقييم

لكل من **البرنامج** والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ضمن نظام موحد يعمل بموازاة نظام حكومي للإبلاغ ويتيسر تنفيذه واستخدامه لكل الشركاء. ويجري حالياً استعراض هذا النظام بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومكاتب إدارة المشروعات، ومن المنتظر أن يكون هناك نظام جديد ومحسن للرصد والتقييم جاهز للتطبيق بنهاية هذه السنة.

استنتاجات

٤٥- تعترف الحكومة بمساهمة **البرنامج** خلال السنوات ٢١ الماضية في تحقيق إنجازات كبيرة في مجال تخفيف وطأة الفقر في الصين أثنى عليها أيضاً المانحون وأعضاء المجلس التنفيذي الذين قاموا في عدة مناسبات بزيارة المشروعات المعانة من **البرنامج** ومن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في الصين. وقد كانت هذه المشروعات بمثابة نماذج إيضاحية ليس لبرامج تخفيف وطأة الفقر المحلية فحسب بل كذلك لغيرها من مشروعات تخفيف وطأة الفقر المدعومة من جهات مانحة أخرى ضمن الصين وفي الإقليم. ومكمن القوة في نجاح تنفيذ مساعدات **البرنامج** وكذلك المشروعات المدعومة من **البرنامج** والصندوق الدولي للتنمية الزراعية هو ما تبديه الحكومة من استعداد لتقاسم التكاليف ومن شعور بملكية المشروعات.

٤٦- وإذا ما قارنا خطة الحكومة الجديدة طويلة الأمد (١٠ ٢٠ سنة) لخفض الفقر بالخطط التي يدعمها **البرنامج** والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في إطار المشروعات النموذجية، نجد أن نهج البرنامج يتفق مع هذه الإجراءات وبالتالي يواصل التمويل المشترك مع الحكومة للسنوات الخمس القادمات.

استمرار مشاركة الحكومة في التمويل لفترة الخمس سنوات القادمة

٤٧- إن التحدي الرئيسي الذي سيواجه **البرنامج** والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وغيرهما من شركاء التنمية هو دعم الحكومة في جهودها لتنفيذ البرامج الموجهة والمصممة مباشرة لتلبية احتياجات الفقراء الذين لم يسبق للحاليين منهم أن أفادوا من برامج من هذا القبيل نظراً لموقعهم في المناطق الجبلية النائية من الإقليم الغربي.

التوجه المستقبلي لمساعدات البرنامج

إطار المساعدات

٤٨- إن تصور **البرنامج** لتوجهه المستقبلي هو ثمرة مشاورات بين **الحكومة** والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وغيرهما من الشركاء الجدد المحتملين **والبرنامج**. وكانت عملية التشاور قد بدأت في منتصف عام ١٩٩٩ عندما طلبت الحكومة المساعدة لبرنامج قطري خمسي واتفق على أن تشمل المساعدات القادمة ما يلي:

(أ) تقليص مخصصات **البرنامج** الإنمائية للصين خلال الخمس سنوات القادمة تمهيداً لوقف مساعدات **البرنامج** بنهاية عام ٢٠٠٥؛

(ب) رفع التمويل الحكومي تدريجياً من ١,٥ : ١ إلى ٢ : ١؛

(ج) التزام الحكومة بدفع تكاليف الشحن البحري للسلع التي يقدمها **البرنامج** وبتقديم حصة من الأغذية اللازمة للمشروعات القادمة من مخروناتها.

٤٩- عرض النموذج على المجلس التنفيذي في فبراير/شباط ٢٠٠٠ في إطار استعراض وإقرار مشروع الصين ٦١٤٧ الذي يشمل المبادئ الأساسية للنموذج المقترح. وتلقى المجلس التنفيذي الفكرة على نحو إيجابي وشجع **البرنامج** على المضي في إعداد مخطط استراتيجية قطرية. وأجريت مشاورات واسعة النطاق خلال العملية مع النظراء الحكوميين على الصعيد المركزي وصعيد المقاطعات ومع أعضاء الفريق القطري للأمم المتحدة الذي يعد مشروع الصين ٢٠٠١-٢٠٠٥ لإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية ومع المانحين المحليين.

التركيز الاستراتيجي

٥٠- إن الهدف الإنمائي الكلي **للبرنامج** في الصين هو تمكين الفقراء والجياع من الانتقال إلى معيشة أكثر استدامة من خلال مساعدات غذائية تلبي احتياجاتهم الاستهلاكية للمدى القصير. ومن الضروري في الوقت نفسه التشجيع على الاستثمار وعلى توريث أصول دائمة – ليس على شكل أصول مجتمعية وأسرية فحسب بل كأرصدة بشرية أيضاً.

٥١- وتحقيقاً لذلك لا بد لبرنامج **البرنامج** في الصين خلال السنوات الخمس القادمة (٢٠٠١-٢٠٠٥) من مواصلة العمل على أساس نموذج التنمية الريفية المتكاملة ضمن الإطار العريض لاستراتيجية الحكومة بشأن تخفيف وطأة الفقر وسياسة **البرنامج** لتحفيز التنمية. وينبغي فضلاً عن ذلك زيادة التركيز على توسيع الشراكات وتدعيمها.

تحديد المستفيدين

٥٢- سيستمر استخدام تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها لتحديد مناطق المشروعات وتعيين المستفيدين منها بالنسبة للمشروعات القادمة المشتركة بين الحكومة **والبرنامج** والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وستحدد مناطق المشروعات الجديدة على أساس طرق التحديد المستندة إلى تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها مكملة بتقديرات محلية محددة الأطر للضعف الغذائي. ويشير تحليل لهشاشة الأوضاع ووضع خرائطها أجري استناداً إلى مجموعة من البيانات التي تعود إلى عام ١٩٩٨ أتاحها مكتب الدولة للإحصاء إلى تجمع المحافظات الهشة على نحو كثيف في الأقاليم الوسطى والغربية من الصين حيث يعيش العديد من السكان، من الأقليات عادة، في مناطق جبلية معزولة وشحيحة بالموارد لم يسبق أن استفادت من أي مساعدات إنمائية. ومن المتوقع أن تركز مساعدات **البرنامج** القادمة على هذه الأقاليم. وتقع مشروعات التنمية الريفية المتكاملة السبعة الحالية المدعومة من **البرنامج** والصندوق الدولي للتنمية الزراعية التي ستدخل في البرنامج القطري لفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ ضمن المحافظات الأكثر هشاشة التي يبلغ عددها ٤٥٩ (انظر الملحق الخامس).

٥٣- سيقوم **البرنامج** خلال السنوات الخمس القادمة، بتمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبالتعاون مع الحكومة وغيرها من الجهات المانحة المهتمة، بتحسين تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها كأداة لتحديد المستفيدين وتصميم البرامج وسيشمل ذلك: (أ) تقييم عملية تحديد المستفيدين الحالية من خلال تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها؛ (ب) تحسين توافر البيانات وجمعها وتحليلها (وبخاصة البيانات الاجتماعية والمفصلة حسب الجنس)؛ (ج) بناء القدرات المؤسسية والبشرية لتطبيق البيانات لأغراض تحليل الأمن الغذائي وتصميم البرامج على نحو فعال؛ (د) زيادة استخدام أساليب التقييم القائم على المشاركة في المناطق الريفية لتعزيز المشاركة في المرحلة الأخيرة من العملية وهي تحديد الأسر الفقيرة على مستوى القرى؛ (هـ) توسيع قاعدة البيانات بمعلومات عن الكوارث كيما تستطيع

الحكومة الاستجابة على نحو أفضل طلبات المساعدة في الكوارث الكبرى؛ (و) نقل قدرة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها إلى الحكومة.

تنفيذ البرامج

٥٤- ستستند البرمجة في المستقبل إلى نموذج التنمية الريفية المتكاملة وستدعم جهود تخفيف وطأة الفقر عن أشد السكان حاجة وتعزيز الأمن الغذائي لهم. وستستخدم المعونة الغذائية على وجه الخصوص، بالاقتران مع مدخلات الحكومة والصندوق الدولي للتنمية الغذائية وغيرهما، لتحقيق ثلاثة (٢ و٣ و٥) من الأهداف الاستراتيجية الخمسة لسياسة **البرنامج** لتحفيز التنمية.

- **تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في رأس المال البشري** من خلال مزيج من التدخلات التدريبية الموجهة للنساء على وجه الخصوص منها تدخل تدريبي لمحو الأمية يشمل الممارسات الأساسية في الصحة والتغذية والغذاء، والتدريب على المهارات المدرة للدخل في المزراع وخارجها بما في ذلك إدارة القروض لتمويل المنشآت الصغيرة، والتدريب على تشغيل وإدارة الأصول الأسرية والمجتمعية، وتدريب خاص على المهارات القيادية والإدارية للنساء الأعضاء في مجموعات التنفيذ على صعيد القرى. وسينظر **البرنامج**، إذا ما توافرت أموال إضافية، في دعم أنشطة للتغذية المدرسية في الصين.

- **تمكين الأسر الفقيرة من الحصول على أصول والاحتفاظ بها** من خلال استحداث أصول تسهم في خفض الأعباء عن كاهل المرأة بما فيها خزانات الشرب في المجتمعات المحلية والمدافئ المقتصدة في استهلاك الوقود والطرق الفرعية للقرى. وستهدف الأصول الأخرى التي ستستحدث إلى زيادة وتنويع إنتاج الأغذية ومصادر الدخل على صعيد الأسر كأشغال المحافظة على مياه الأحواض ونظم الري للمزارع الصغيرة وزراعة المناطق الجافة وبناء المصاطب وتربية الحيوانات وزراعة المحاصيل العلفية والأشجار الاقتصادية.

- **تمكين الأسر التي تعتمد في أمنها الغذائي على موارد طبيعية متدهورة من الانتقال إلى مصادر عيش أكثر استدامة** من خلال بناء مستجمعات الأمطار وحمايتها، وتغيير طرق استخدام الأراضي على المنحدرات الحادة، وزراعة الأشجار للحد من تآكل التربة. وستشمل الأنشطة أيضاً تطوير قدرات تقنية لتحسين رصد تقلبات الإنتاج في المناطق المعرضة للفيضانات والجفاف. مما يعزز إمكانات التدخل السريع وفي الوقت المناسب ويساعد على الحد من شدة الأخطار.

٥٥- سيتم دعم الأنشطة المدرجة فيما يلي من موارد **البرنامج** وستنفذ من خلال أنشطة الغذاء مقابل التدريب والغذاء مقابل العمل. وستتقاسم الحكومة تكاليف رواتب موظفي الإدارة والتقنيين المهرة إضافة إلى الشحن البحري والنقل الداخلي والتخزين والمناولة والسلع الغذائية وغير الغذائية الإضافية. وسيقسم القرض المقدم من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى ثلاثة أجزاء هي: (أ) تسديد مواد البناء ومعدات مراكز الإرشاد والتدريب، وتدريب موظفي الإرشاد وبنوداً أخرى منها دعم بناء وإصلاح المدارس الابتدائية وتقديم حوافز نقدية لمعلمي المدارس الابتدائية المشاركين في أنشطة محو الأمية الوظيفي؛ (ب) قروض لتعاونيات التسليف الريفية لتمكينها من تقديم تسهيلات ائتمانية قصيرة ومتوسطة الأجل للمزارعين؛ (ج) تدريب موظفي ومزارعي تعاونيات التسليف الريفية على التسهيلات الائتمانية.

٥٦- وسيعدل نموذج التنمية الريفية المتكاملة على أساس تقديرات لجعله يتوافق مع سياسة **البرنامج** لتحفيز التنمية. وستنفذ التعديلات و/أو التحسينات في المجالات التالية:

- لن توجه أغذية **البرنامج** إلا إلى مجموعة أساسية من المستفيدين الذين يشاركون في أنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب. وسيضمن هذا الترتيب تلبية المعونة الغذائية للاحتياجات الاستهلاكية القصيرة الأجل للسكان، وإتاحة فرص الحصول على القروض الصغيرة التي يدعمها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمساهمة أخيراً في استحداث أصول دائمة. وسيوفر هذا النهج، من خلاله توفيره فرصاً للعمل، حوافز للرجال على البقاء في مناطق المشروعات.

- لن تستخدم المعونة الغذائية من **البرنامج** مستقبلاً إلا لاستحداث أصول على صعيد المجتمعات المحلية والأسر بينما تتولى الحكومة أشغال البنى الأساسية الكبرى كجزء من مساهمتها في تقاسم التكاليف (ستتولى الحكومة مثلاً المسؤولية عن الأشغال المائية الرئيسية التي تتطلب وظائف بأجور نقدية).

- كانت مشروعات **البرنامج** السابقة تركز بشكل رئيسي على تحسين إنتاج الأغذية على صعيد الأسر من خلال التوجه إلى الرجال والنساء على قدم المساواة تقريباً. أما في المستقبل فإن جزءاً أكبر من موارد **البرنامج** سيوجه مباشرة للنساء اللواتي يضطلعن، بسبب هجرة الرجال الموسمية، بمسؤوليات متعاظمة عن الأعمال الزراعية. وستعود كل الأنشطة بالفائدة على النساء لأن ما لا يقل عن ٢٥ بالمائة من الأصول المستحدثة ستكون لفائدة المرأة مباشرة وستسهم في الحد من أعبائها. وسيوجه أكثر من ٦٠ بالمائة من مجموع أنشطة محو الأمية والتدريب على المهارات إلى النساء لتمكينهن من الحصول على تسهيلات تمويل المنشآت الصغيرة المدعومة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

- ستعزز المشاركة في تصميم المشروعات وتنفيذها وإدارتها وسيوسع نطاقها من خلال مجموعات التنفيذ على صعيد القرى وباستخدام أساليب التقييم القائمة على المشاركة في المناطق الريفية. وستتلقى النساء الأعضاء في مجموعات التنفيذ على صعيد القرى على وجه الخصوص تدريباً على المهارات التدريبية والقيادية لتعزيز مشاركتهن في تصميم خطط التنفيذ على صعيد القرى وتطبيقها. وسيركز على نحو أشد على استدامة الأصول المستحدثة من خلال الإلحاح على تحقيق توافق بين المشاركين على مسؤوليات تشغيل هذه الأصول وإدارتها (رسوم المستخدمين/العمالة).

- ستحسن مجموعات التدريب، وسيستخدم نموذجاً في ذلك التدريب القائم على رسائل بسيطة الذي اختبر بنجاح في مشروع مرفق صحة المرأة والمغذيات الدقيقة. ونظراً للقدرة التنفيذية المحدودة لوزارة الصحة لن يستمر إلا المكون التدريبي عن تحسين الممارسات الصحية والتغذوية والغذائية الذي سيربط بمكون مكافحة الأمية لدى الكبار الذي تنفذه وزارة التربية. وسيساعد **البرنامج** مكاتب إدارة المشروعات في مجال تدريب معلمي المدارس الابتدائية الذين يتولون عادة تعليم القراءة والكتابة للكبار على صعيد القرى.

- سيتم تعزيز التنسيق بين أنشطة الغذاء مقابل التدريب التابعة **للبرنامج** وأنشطة تمويل المنشآت الصغيرة المدعومة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ضماناً لتيسير حصول المستفيدين على قروض لاستكمال تدريبهم. وستتاح قروض إضافية في المستقبل لأغراض الإقراض الجماعي وبخاصة للمجموعات النسائية. وستركز قروض الصندوق الدولي تركيزاً أكبر على المناطق التي يقدم فيها **البرنامج** والحكومة مدخلات لتطوير أصول إنتاجية أسروية.

- يجري حالياً تطوير نظام محسن وموحد للرصد والتقييم مشترك بين **البرنامج** والصندوق الدولي سيبدأ العمل به بنهاية عام ٢٠٠٠. وسيطبق النظام المحسن في كل المشروعات الجديدة من خلال ثلاثة مسوحات (لخط الأساس ومنتصف المدة والمرحلة الختامية) وستوفر بيانات مفصلة حسب الجنس. وسيصبح النظام جزءاً من تحليل

هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها مما يضمن الربط على نحو مناسب بين تحليل المشكلات وتحديد المستفيدين وتصميم الأنشطة والرصد وإدارة المشروعات. وسيركز نظام الرصد والتقييم القادم على تقييم التقدم المحرز على الصعيد البرمجي الكلي مقابل صعيد الأنشطة الفردية. وسيتم وضع برنامج لعملية الانسحاب.

الأبعاد التشغيلية

٥٧- تم التوقيع مع الحكومة على رسالة تفاهم تنص على المبادئ الناظمة لتسديد تكاليف الشحن البحري للسلع الغذائية التي يقدمها **البرنامج**. وسيدخل الاتفاق حيز التنفيذ للمرة الأولى في مشروع الصين ٦١٤٧ الذي أقر مؤخراً. وتم بنجاح خلال فيضانات عام ١٩٩٨ تنفيذ نقل السلع الغذائية التي قدمتها الحكومة التي ساهمت في عملية الطوارئ المدعومة من **البرنامج** بمقدار ١٠٠ ٠٠٠ طن من الحبوب، أي نحو ثلث مجموع الالتزامات من الأغذية. إلا أنه لا بد مع ذلك من وضع نظم أكثر تفصيلاً للمناولة والتوزيع والرصد.

٥٨- وينبغي وضع خطط وإجراءات تقليص عدد الموظفين والميزانية بالتلازم مع تقليص البرنامج القطري على نحو يتسم بالشفافية من خلال التشاور بين **البرنامج** والحكومة.

الشراكات

٥٩- ستبقى الحكومة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية شريكي **البرنامج** الرئيسيين. وستنشأ شراكات جديدة لتحسين نوعية البرامج وردف الموارد وتعزيز التنسيق. ويفترض أن بوسع الشراكات القادمة أن تتوسع لتشمل مانحين ثنائيين والمجتمع المدني.

٦٠- عبرت الوكالة الكندية للتنمية الدولية عن اهتمامها بتقديم أموال لدعم أنشطة التدريب ونقل التكنولوجيا التي يجري تطويرها في برامج تخفيف وطأة الفقر ا لتي تدعمها الوكالة.

٦١- وأشارت الوكالة الاسترالية للتعاون الإنمائي الدولي إلى إمكانات تقديم مساهمات ثنائية من الأغذية وغيرها من المساعدات عن طريق **البرنامج** من أجل تكرار تطبيق نموذج التنمية الريفية المتكاملة.

٦٢- وقد عبر البنك الدولي عن اهتمامه بدعم تدريب النظراء الحكوميين من أجل نشر استخدام ونقل طرائق تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها في الوكالات الحكومية المناسبة على الصعيد المركزي فما دون.

البرمجة المشتركة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى

٦٣- يجري تنسيق مخطط الاستراتيجية القطرية للبرنامج لفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ مع الدورة البرمجية للوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة التي تتزامن مع خطة التنمية العشرية للحكومة (٢٠٠١-٢٠٠٥). وقد جرى استعراض مخطط الاستراتيجية القطرية، ولا سيما وقف المساعدات المقرر لنهاية عام ٢٠٠٥، مع الأعضاء الآخرين في الفريق القطري للأمم المتحدة في الصين.

٦٤- ويجري اليوم إعداد إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية وهو يخضع حالياً لعملية بحث مستقبلي، وقد تم مؤقتاً تحديد الأهداف الأساسية للدعم الذي ستقدمه منظومة الأمم المتحدة وهي: (أ) تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية

المستدامة من أجل الحد من الفروقات مع التركيز على إدارة الموارد؛ (ب) المساعدة في تعزيز ودعم بيئة الإصـــلاح والتنمية؛ (ج) تيسير جهود الصين من أجل التصدي للتحديات العالمية.

القضايا الرئيسية والمخاطر

الإنهاء التدريجي للمساعدات الإنمائيـــة

٦٥- يتمثل التحدي الرئيسي الذي سيواجه الحكومة **والبرنامج** خلال فترة مخطط الاستراتيجية القطرية القادمة في تنفيذ ورصد طرائق وعمليات استراتيجية الانسحاب الخمسية المقررة. ونظراً لارتفاع مستوى مســـاهمة الحكومـــة وجـــدة ترتيبات تقاسم التكاليف المقترحة لفترة الانسحاب التدريجي سيجري توثيق العملية من أجل أي استخدام محتمل لها عند وضع استراتيجيات انسحاب أخرى في المستقبل.

٦٦- من غير المتوقع أن تبرز أي عقبات أساسية، فتقاسم التكاليف مع الحكومة كان دائماً مرتفعاً في الماضي وكـــان ينفذ في الوقت المناسب فضلاً عن أن الترتيبات الأخرى كتسديد نفقات الشحن البحري جارية فعلاً. وقد تم بنجاح خلال العمليات المتصلة بفيضانات عام ١٩٩٨ استخراج الحبوب من مخزونات الحكومة.

سياسات الحكومة للحد من وطأة الفقـــر

٦٧- وسيعزز تنفيذ الشراكات الثنائية الجديدة. (الوكالة الاسترالية للتعاون الدولي الإنمائي والوكالـــة الكنديـــة للتنميـــة الدولية) والبرمجة المشتركة الوثيقة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والبنك الدولي فرص الحكومـــة فـــي مواصلـــة نموذج التنمية الريفية المتكاملة وغيرها من النماذج المشابهة ضمن خطتها الطويلة الأجل القادمة للحد من وطأة الفقـــر خلال السنوات الخمس القادمة.

٦٨- ويقوم التنفيذ الفعال لبرنامج الأنشطة المعانة من **البرنامج** واستدامته على افتراض أن الحكومة ستدرج استراتيجية لتنمية الفئات السكانية الفقيرة ضمن سياستها الاقتصادية العامة. ويتعين على استراتيجية الحد من وطأة الفقر هـــذه أن تكفل مشاركة الفقراء في عملية النمو عن طريق قيام **البرنامج** بمواصلة تحسين طرق تحديد المستفيدين والتوسع فـــي الاستثمار في البنى الأساسية الرئيسية وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية وتمكين الفقراء من الحصول على خدمات تمويل المنشآت الصغيرة.

الكوارث الطبيعيـــة

٦٩- إن قدرة الحكومة على الاستجابة السريعة والفعالة للكوارث الطبيعية التي كثيراً ما تحدث في الصين دليل على أن **البرنامج** لم يقم إلا بدور محدود في أعمال إغاثة الكوارث في الصين، باستثناء الدعم الذي قدمه خلال فيضانات عـــام ١٩٩٨ الواسعة النطاق. ومع ذلك فإن **البرنامج** سيكون على أهبة الاستعداد للمساعدة إذا ما طلبت الحكومة منه تقديـــم مساعدات للطوارئ خلال فترة البرنامج القطري أو بعد وقف مساعدات **البرنامج** الإنمائية، إذا ما توفرت الموارد.

الملحق الأول

توافر الأغذية والطلب عليها على الصعيد القطري

	إنتاج الحبوب والواردات والطلب على الأغذية			
	١٩٨٠	١٩٨٩	١٩٩٠ ١٩٩٤	١٩٩٥ – ١٩٩٨
	(بآلاف الأطنان)			
متوسط الإنتاج الإجمالي من الحبوب				
غير معالجة	٣٧٧ ٠٧٠		٤٤٥ ٢٧٤	٤٩٤ ٤٠٤
معالجة وقيد التبادل	٣٣٢ ٣١٢		٣٩٥ ٩٥٠	٤٤١ ٧٦٩
صافي الواردات	٨ ٢٢٨		-٧٠١	٦ ٠٧٧
مجموع الطلب الاستهلاكي	٣٣٩ ١٠٤		٣٨٥ ٠٩٧	٤٠٣ ٢٣٠
الطلب على الأغذية	٢١٢ ٠١٨		٢٣٢ ٥٠٣	٢٣٥ ١١٩
في المناطق الحضرية	٣٤ ٨٤٣		٤٢ ٤٤٧	٤٣ ٨٤٢
في المناطق الريفية	١٧٧ ١٧٥		١٩٠ ٠٥٧	١٩١ ٢٧٧
أعلاف	٦٣ ٩٦٦		٨٦ ١١١	٩٨ ١١٤
مواد أخرى (بذور، مواد صناعية، نفايات)	٦٣ ١٢٠		٦٦ ٤٨٣	٦٩ ٩٩٨

المصدر: استناداً إلى منشورات مكتب الدولة للإحصاء وقاعدة بيانات المركز الصيني للسياسات الزراعية.

الملحق الثاني

توافر الأغذية والطلب عليها المتوقعين على الصعيد القطري

إسقاطات إنتاج الحبوب والطلب عليها واستيرادها للفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠

(بملايين الأطنان)

البند	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠٢٠
الإنتاج	٤٥٨	٤٨٣	٥١٦	٥٧١
صافي الواردات	٦	٢١	٢٤	٣٣
الطلب	٤٦٤	٥٠٤	٥٤٠	٦٠٥
أغذية	٢٤٤	٢٥٥	٢٦٣	٢٦٧
أعلاف	١٣٨	١٦٣	١٨٧	٢٣٩
بذور	١٣	١٣	١٢	١١
صناعة	٣٢	٣٦	٤١	٥٣
خسارة	٣٧	٣٧	٣٧	٣٥

المصدر: نموذج محاكاة السياسات الزراعية، المركز الصيني للسياسات.

الملحق الثالث

إمكانات حصول الأسر على الأغذية على الصعيدين القطري وشبه القطري

دخل ونفقات معيشة ومأكل الفرد الواحـــد حسب الأقاليم

(باليوان)

الإقليم	صافي دخل الفرد	نفقات المعيشة	الإنفاق على الأغذية	حصة الإنفاق على الأغذية (نسبة مئوية)
الإقليم الشرقي[١]	٢ ٩٧٢	٢ ٠٦١	١ ٠٢٥	٥٠
الإقليم الأوسط[٢]	٢ ٠٣٥	١ ٤٩٠	٨٣٤	٥٦
الإقليم الغربي	١ ٥٥٨	١ ٢٧٠	٧٦٦	٦٠
الإقليم الشمالي الغربي الأوسط[٣]	١ ٤٢٦	١ ١٠٣	٥٩٥	٥٤
الإقليم الجنوبي الغربي[٤]	١ ٦٠٦	١ ٣٣٢	٨٢٩	٦٢
تيبت	١ ٢٣١	٧١٠	٤٩٧	٧٠
كسينيانغ	١ ٦٠٠	١ ٤٥٠	٧١٣	٥٠
الصعيد القطري	٢ ١٦٢	١ ٥٩٠	٨٥٠	٥٣

المصدر: استناداً إلى مسح الأسر الريفية، مكتب الدولة للإحصاء، ١٩٩٨.

(١) يشمل مقاطعات هيبي وليانونينغ وجيانغسو وريجيانغ وفوجيان وشاندونغ وغوانغدونغ وغوانفجي وهينان وبلديات بيجينغ وتيانجين وشنغهاي.

(٢) يشمل مقاطعات شانكشي ومنغوليا الداخلية وجيلين وهيلونغيانغ وانهوي وجيانكجي وهينان وهونان وهيبي.

(٣) يشمل مقاطعات شانكشي وغانسو وكينغاي وإقليم نينغشيا المتمتع بالاستقلال الذاتي.

(٤) يشمل مقاطعات يونان وسيشوان وغيزو وبلدية شونغكينغ

الملحق الرابع

السكان المستفيدون

الفقراء كنسبة من مجموع السكان حسب الأقاليم

الإقليم	١٩٨٨	١٩٩١	١٩٩٦
الشمالي[١]	٩,٨	١٠,٨	٧,٦
الشمالي الشرقي[٢]	٤,٦	٥,١	٥,١
الشرقي[٣]	١٤,٩	٢٠,٣	٦,٤
الأوسط[٤]	٢٣,١	٢٢,٥	١١,٣
الجنوبي الغربي[٥]	٣١,٩	٢٥,٦	٤١,٢
الشمالي الغربي[٦]	١٥,٧	١٥,٧	٢٨,٤

المصدر: استناداً إلى مسوحات الأسر الريفية، مكتب الدولة للإحصاء، ١٩٨٨-١٩٩٦.

(١) يشمل مقاطعتي هيبي وشانكجي وبلدتي بيجينغ وتاينجين.

(٢) يشمل مقطاعات لياونينغ وجيلين وهيلونغيانغ.

(٣) يشمل مقاطعات جياغسو وجيجيانغ وانهوي وفوجيان وجيانكجي وشاندونغ وبلدية بيجينغ.

(٤) يمشل مقاطعات هنان وهوبي وهونان وغوانونغ وهاينان.

(٥) يشمل مقاطعات سيشوان وغيزو ويونان وتيبت وغوانفجي وبلدية تشونغكنغ.

(٦) يشمل مقاطعات شانكشي ومنغوليا الداخلية وغانسو وغينغهاي ونينكشيا وكجينيانغ.